http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1606) السنة السابعة - الاحد (13) ايلول 2009

بريطانيا تدعم مطلب بغداد بمحاكمة المطلوبين في تفجيرات الاربعاء

زيباري: العراق لا ينفذ أجندة أميركية ضد سوريا

لاتسييس للازمة الدبلوماسية مع سوريا

بغداد- القاهرة/ المدى والوكالات

عقب جهود الوساطة العربية – التركية نفى وزير الخارجية هوشيار زيباري أي تسييس عراقي للأزمة الدبلوماسية التي نشبت مع سورية ، مؤكدا أن الولايات المتحدة لا تؤيد بلاده ضد سورية.

وتأتي هذه التصريحات في وقت طالب العراق الحكومة السورية بتقديم جهود جادة لمنع المتشددين الذين يستخدمون اراضيها كقاعدة لهم قبل اجراء اي محادثات بشأن اعادة العلاقات الدبلوماسية. فيما اكدت الحكومة البريطانية امس السبت أنها تدعم الجهود العراقية لجلب هؤلاء المسؤولين عن هذه الاعتداءات إلى العدالة.

ونفى وزير الخارجية هوشيار زيباري في تصريحات صحفية امس السبت «افتعال» رئيس الوزراء نوري المالكي الازمة مع دمشق، مؤكدا أن خيار اللجوء إلى المحاكمة الدولية اتخذ بالإجماع داخل مجلس رئاسة الوزراء. وأكد زيباري، أن الرسالة التي وجهتها الحكومة العراقية للأمم المتحدة بطلب إنشاء المحكمة «لم تذكر سورية إطلاقا، لا من قريب ولا من بعيد».

وقال زيباري: ان نتائج الاجتماع الرباعي الذي جمعه بنظيريه السوري وليد المعلم والتركي أحمد داود أوغلو والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، تتمثل في الاتفاق على اتخاذ سلسلة من «إجراءات بناء الثقة أو ما يسمى باستعادة الثقة» تشمل عقد اجتماعات فنية أمنية وسياسية «للتحقق من جذور هذه الأزمة».

من جهته، قال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ بحسب بيان حصلت (المدى) على نسخة منه امس ان من السابق لاوانه الحديث عن عودة السفيرين قبل أن يرى العراق من الجانب السوري الجدية والارادة السياسية لتنفيذ مطالب العراقيين.

وتبادل البلدان سحب سفيريهما الشهر الماضي بعد أن اتهمت بغداد دمشق بتوفير المأوى لمتشددين يتهمهم العراق بالمسؤولية عن سلسلة تفجيرات في البلاد منها تفجيران بشاحنتين ملغومتين أمام مقري وزارتين الشهر الماضي أسفرا عن مقتل ٩٥ شخصا، طالب العراق سوريا بتسليم اثنين يتهمهما بتدبير تلك التفجيرات وهو ما رفضته دمشق. وأثارت التفجيرات خلافا دبلوماسيا بين الجارين اللذين استأنفا علاقاتهم السياسية والدبلوماسية بعد قطيعة استمرت اكثر من ثلاثة عقود.

فيما جاء الرد العراقي على خلفية الرفض السوري بأن طالب رئيس الوزراء نوري المالكي رسميا من مجلس الامن الدولي اجراء تحقيق في التفجيرات، لكن الدباغ قال انه يمكن سحب الطلب اذا قررت سوريا أن تكون اكثر تعاونا.

وأضاف الدباغ: أن خيار المحكمة الدولية يظل ساريا الى أن يرى العراق ارادة سورية واضحة للتعاون وحينئذ سيطالب العراق بوقف قضية المحكمة الدولية في اشارة الى طلب التحقيق الذي يأمل البعض أن يؤدي الى اجراء محاكمة خاصة لمقاضاة مسؤولين سوريين بتهمة توفير المأوى للمتشددين. لكنه اضاف أن هذا الامر لن يكلل بالنجاح الا اذا لمس العراق نتائج الوساطة التركية في شكل التزام سوري بما يطلبه العراق. وعلى الصعيد ذاته، قالت الحكومة البريطانية امس أنها مطلعة على الاتهامات التي اوردتها الحكومة العراقية تجاه سوريا بشأن تفجيرات بغداد الأخيرة، مبينة أنها تدعم الجهود لجلب هؤلاء المسؤولين عن هذه الاعتداءات إلى العدالة. وقال المتحدث باسم الحكومة البريطانية مارتين داي بحسب ما اوردته وكالة (أكانيوز) «نحن مطلعون على الاتهامات التي أطلقت صوب سوريا وندعم الجهود لجلب هؤلاء المسؤولين عن هذه الاعتداءات، إلى العدالة، ولهذا، نحن نشجع الحكومتين السورية والعراقية للعمل معا لتسوية هذه المسألة، وفي هذا الإطار». ودعا مارتين داي كلا من بغداد ودمشق إلى «طي صفحة الأزمة التي نشبت في علاقتهما بعد التفجيرات الدموية التي شهدتها العاصمة العراقية في آب الماضي، واتهام رئيس الوزراء نوري المالكي سوريا بوقوف بعثيين موجودين على اراضيها بتفجيرات الاربعاء ومطالبته بمحكمة دولية».

وكان المالكي طالب سوريا بتسليم مطلوبين لديها من أعضاء حزب البعث المنحل هما سطام فرحان ومحمد يونس الاحمد بعد اتهامهم بالوقوف وراء التفجيرات التي وقعت يوم-١٩ اب الماضي في بغداد.

وبين داي أن بريطانيا «تستنكر هذه الهجمات من دون أي تحفظ، بعد أظهرت (الانفجارات) بوضوح ان هناك ارهابيين في العراق مستعدون لقتل مدنيين ابرياء من دون تمييز»، مبينا أنه على الرغم من هذه الهجمات، فان العراق «يسير في الاتجاه الصحيح».

يشار الى ان الاجتماع الوزاري العربي تمخض عن تقريب وجهات النظر العراقية السورية وتحديد لقاء بين عدد من الوزراء العراقيين بالرئيس السوري في انقرة الاسبوع المقبل لاحتواء التوتر والاتفاق على صيغة عمل مشتركة لضبط الامن الحدودي بين البلدين والابتعاد عن مرافعات المحكمة الدولية التي من شأنها اعادة الركود للعلاقات السياسية بين البلدين.

على خلفية الانخفاض الكبير في الحصص المائية

مطالبة الحكومة بتشكيل «مجلس أعلى للمياه»

بغداد/ المدى

طالبت لجنة الزراعة والمياه والأهوار في البرلمان الحكومة بالتحرك السريع لتشكيل مجلس أعلى للمياه يتولى الإشراف على السياسة المائية في البلاد لتدارك أزمة المياه وارتفاع الملوحة في مياه البصرة التي زارها رئيس الحكومة الخميس على خلفية تنامي أزمة ارتفاع الملوحة وشحة المياه.

وقال عضو لجنة الزراعة والمياه والأهوار جمال البطيخ بحسب صحيفة الحياة: إن اللجنة قدمت مشروعاً إلى البرلمان لتشكيل مجلس أعلى للمياه يتولى السياسة المائية ويقدم إنذاراً مبكراً للحكومة عن الكوارث الطبيعية الناتجة عن حالات الجفاف والتصحر. وأوضح البطيخ أن المجلس لم يناقش المشروع، وأن تأجيله إلى البرلمان المقبل سيؤول إلى كوارث من الصعب معالجتها. وأشار الى أن حدوث حالات نزوح واسعة من القرى الحدودية مع إيران وبعض المناطق الأخرى باتجاه المدن بسبب جفاف الأنهار القادمة من تركيا باتجاه العراق وانخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات وزيادة نسبة الملوحة في شكل كبير. واضاف أن هناك عشرات الكيلومترات من الأراضي المهددة بالتصحر في حال عدم تدارك الأزمة والتفاوض مع دول الجوار حول الموضوع. وأشار البطيخ إلى ضرورة التحرك باتجاهين: الأول داخلي يقضي بإتباع أساليب الري الحديثة بالرش والتنقيط والابتعاد عن الأساليب القديمة التي تهدر كميات كبيرة من المياه، والثاني خارجي بالتحرك نحو دول الجوار ومنحها استثمارات زراعية على نهري دجلة والفرات مقابل إطلاقها كميات مناسبة من المياه إلى العراق. ولفت إلى أن النزوح باتجاه المدن سيؤول إلى إرباك اقتصادي كبير، فضلاً عن كونه سيؤدي إلى زحف التصحر وزيادة الكثبان الرملية وتفاقم العواصف الترابية التي تضرب البلاد طوال فصلي الربيع والصيف. كما سيسفر ذلك عن انقراض أنواع كثيرة من الأسماك في جنوب البلاد بسبب زيادة نسبة الملوحة بنسبة ألف ضعف عن المعدل الطبيعي.

وقال البطيخ: إن الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء نوري المالكي إلى البصرة جاءت متأخرة، وأن القضية ستخرج من اليد في حال عدم وضع الحلول المناسبة لها في شكل عاجل، لافتاً إلى أن البرلمان رفض المصادقة على الاتفاق الاقتصادي مع تركيا كونه لا يحوي أي بنود في خصوص مستقبل المياه في العراق. وطالب الحكومة بتضمينها بنداً عن الاطلاقات المائية التركية قبل المصادقة عليها في البرلمان.

وأكد ضرورة لجوء الحكومة الى المجتمع الدولي وبعض الدول الأوروبية الصديقة للوساطة في قضية المياه، وإيجاد الحلول الملائمة لها، مشيراً الى أن الأزمة باتت أكبر من أن تحتمل التأجيل. وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عقد اجتماعاً طارئاً مع مجموعة من الوزراء ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة في مبنى المحافظة أثناء زيارته لها أول من أمس. وأكد أن الحكومة خصصت الأموال اللازمة لمعالجة مشكلة الملوحة والجفاف في أسرع وقت ولا سيما مياه الاستخدام المنزلي إلى جانب ري الأراضي الزراعية وفقاً لخطط قصيرة وطويلة الأمد. وأشار الى أن الشهر المقبل سيشهد إنجاز زيادة كميات المياه، وأعلن في الوقت ذاته إجراء مناقصة بمشاركة سبع شركات عالمية لإقامة مشاريع للمياه والخدمات في البصرة.

وفي السياق ذاته، نقلت صحيفة (ذي غارديان) البريطانية عن المستشار الاميركي في العراق لشؤون الأنهار والري والزراعة أن حل أزمة مياه العراق يجب أن يحظى بأولوية قصوى لما تحتاج اليه من جهد دولي مكثف يضاهي السنوات العشرين من التدمير. وأضاف أن تدمير مستنقعات العراق وأسلوب حياة عرب المستنقعات كان معلوماً منذ زمن، لكن الوعي بتدمير الزراعة والحياة الريفية في الأراضي المروية على نهري دجلة والفرات كان مجهولاً إلى حد ما. وأشار روبسون إلى أن مسؤولي الحكومة العراقية فهموا المسألة بطرق مختلفة، كما اختلفت الأولويات عندهم.

محكمة أميركية ترفض دعوى رفعها معتقلون سابقون في (أبو غريب)

واشنطن/ الوكالات

ردت محكمة استئناف اميركية الجمعة دعوى معتقلين سابقين في سجن ابو غريب في العراق ومنعتهم من ملاحقة شركتين خاصتين متعاقدتين مع الجيش الاميركي بسبب المعاملة السيئة التي تلقوها من موظفيهما. واعتبرت محكمة الاستئناف الفدرالية في واشنطن بحسب ما اورته وكالة الصحافة الفرنسية امس السبت ان مسؤولية هاتين الشركتين (تيتان وتسمى في الوقت الحاضر الـ ٣ وكان عملها يقتصر على تأمين المترجمين، اما شركة سي.ايه.سي.اي انترناشونال فكانت تؤمن محققين)، واشارت المحكمة انها ليس بامكانها تأكيد هذه الوقائع لأنها حصلت إبان فترة الحرب. واكدت المحكمة في قرارها ان «السماح بمثل هذه الملاحقات من شأنه ان يعقد الحاجة الى مرونة وفعالية الجيش لأن الشركات المتعاقدة يمكن ان تنفر من العمل في زمن الحرب وتعرض موظفيها لملاحقات قضائية». وفي اساس هذه الجلسة، الدعوى التي رفعها في ٢٠٠٤ عشرة من قدامى المعتقلين في السجن الاميركي ضد موظفي هاتين الشركتين الخاصتين المتعاقدتين مع الجيش الاميركي وموظفيهما. تم خلال الجلسة الاولى التي عقدت في تشرين الثاني ٢٠٠٧، قرر القاضي الفدرالي جيمس روبرتسون ان في الامكان البدء بملاحقات ضد محققي شركة سي.آيه.سي.اي وليس ضد مترجمي شركة تيتان. الا ان قراراً صدر يوم الجمعة اقر بامكانية ان يحتج عليه قدامى المعتقلين امام المحكمة العليا للولايات المتحدة، ويبعد امكانية تخطي محاكمة سجن ابو غريب الاطار العسكري.

وتأتي هذه المطالبات على خلفية صور لسجناء كشفت في ٢٠٠٤ وتظهر المعتقلين عراة ويتعرضون للضرب ومكبلين في اوضاع مهينة، أثارت الاستياء في جميع انحاء العالم. وحوكم على خلفية كشف الصور احد عشر جنديا اميركيا وأدينوا بدءا من العمل بضع ساعات في اشغال تتصل بالمصلحة العامة وحتى السجن لمدة عشر سنوات.

القواعد الأميركية مدن صغيرة في قلب صحراء العراق

نيويورك/ وكالات

مع حلول موعد انسحاب القوات الاميركية المقاتلة من العراق والمحددة بنهاية شهر اب الماضي وتأكيدها من قبل الحكومة الاميركية نقلت تقارير صحفية ان الاعوام الستة التي مضت على انشاء القواعد العسكرية والتي يتجاوز اعداد المتواجدين فيها الاف شخص جعلت منها اشبه ما تكون بالمدن الصغيرة في قلب الصحراء ولكن برغم تواجدها في قلب المناطق النائية فأنها تتمع بخدمات لاتتوفر في العاصمة بغداد. ويوضح تقرير اوردته صحيفة نيويورك تايمز أن أغلب القوات الأميركية ستنتقل الى القواعد الكبيرة وترك نحو ١٠٠ قاعدة صغيرة حول العراق إما بسبب اغلاقها وتفكيكها أو بسبب نقلها الى السلطة العراقية بعد خروج القوات الأميركية من المدن العراقية بموجب الاتفاق الأمني الموقع بين حكومتي البلدين.

وذكر التقرير أنه لا يزال هناك الآلاف من الجنود الأميركيين مع العراقيين في القواعد العسكرية الصغيرة، حيث يلعبون دوراً ارشادياً، بينما يتمركز آخرون على الطرق السريعة لتوفير الحماية اللازمة للانسحاب. غير أن القواعد العسكرية الكبرى أصبحت رمزاً للحرب بالنسبة للأميركيين والعراقيين الذين كان محظوراً عليهم دخولها أثناء الحرب. ويوضح التقرير أن هذه القواعد تختلف تماماً عن العراق، حيث تتمتع بالاضاءة وأنظمة الصرف الصحي والشوارع النظيفة والسلوك الحضاري. ويلفت التقرير الى أن تعداد المقيمين في بعض القواعد يصل الى ٢٠ ألف شخص بينهم آلاف المتعاقدين ومواطني الدول الفقيرة الذين يقدمون الخدمات المختلفة داخل القاعدة. غير أن هذه القواعد لا تزال جزءاً من المشهد العراقي، حيث تسقط بين الحين والآخر قذائف المورتار (الهاون) داخل أسوار القواعد، بينما اعتاد الجنود على أصوات المروحيات وطلقات الرصاص أثناء تدريب الجنود بشكل رتيب يثير الملل عند البعض.

ويوضح التقرير أنه كان يوجد أكثر من ٣٠٠ قاعدة عسكرية أميركية حول العراق في أوج الحرب، ويأمل الأميركيون أن تبقى ست قواعد كبرى خلال الأشهر القادمة، على أن تُستغل ١٣ قاعدة أخرى في الاعداد للانسحاب التام. ويشير التقرير الى أن العاملين في تأمين القواعد وتقديم الخدمات بها ينتمون الى جنسيات مختلفة بينها الافريقي والآسيوي، ولكنهم يقيمون بعيداً عن الجنود والمتعاقدين، ولا يتواصلون معهم الا فيما ندر حسب ما تتطلب مهام عملهم. ويضيف التقرير أنه يوجد داخل قاعدة (بالاد) محطتان لتوليد الكهرباء ومحطتان للصرف الصحي – نظراً لتدهور نظام الصرف الصحي في العراق، وكذلك محطتان لمعالجة المياه اللازمة للاستحمام والأغراض الأخرى. أما مياه الشرب فتأتي من محطة أخرى تابعة لشركة تعبئة مياه تقدم سبعة ملايين زجاجة مياه شهرياً لقاطني القاعدة. كما يوجد داخل القاعدة نحو ٨٠حافلة تعمل على مسارات متعددة لنقل الجنود من والى أي مكان بالقاعدة، كما يبحث ضباط القوات الجوية المسؤولون عن تأمين القاعدة سبل حماية أمن الطرق ومنع التصادم بين المركبات العسكرية والسيارات العادية التي تملأ شوارع القاعدة.

ترجيحات ببقاء ست قواعد في اميركية في العراق

ابوفاطمة في هور (همّت) بين هجرتين

يوسف المحمداوي

استشهد والده وشقيقه في الانتفاضة الشعبانية ، حمل السلاح مع شباب قريته ضد ازلام الطاغية ، وصلتهم الأخبار بعد ثمانية أشهر من الأنتفاضة بأن النظام سيقوم بتطهير مناطقهم ، كانت عائلة جواد كاظم الشغانبي (أبو فاطمة) ضمن ١٩٢ عائلة من عشائر متعددة تسكن مناطق (الصيكَل) و (الجدي) الكائنة في هور الصحين التابع لناحية العدل في قضاء المجر الكبير محافظة ميسان ، كان عمر جواد الملقّب بـ(أبو فاطمة) حينها ٢٢ عاماً تزوّج مبكراً ورزق بطفلة عمرها سنتان ، وبعد أن قام النظام بقطع الحصة التموينية ، كانت عائلته شأن العوائل الأخرى تقتات طيلة تلك الفترة على السمك والحشائش المتبقية في برك صغيرة هي كل ما تبقى من هور الصحين الجميل.

قام أبو فاطمة ببيع (شختورته) – أي قاربه – وأبقاره وسلاحه الشخصي ، وكان يتحسر بألم على فراق بقرته العزيزة التي كان يسمّيها (الدبسة) ، دفع مبلغاً قدره ألفا دينار عن كل فرد من عائلته لقاء نقلهم باتجاه الحدود الإيرانية عن طريق الأهوار التي لم يطلها التجفيف بعد ، وكان المسؤول عن نقل تلك العوائل عضو مجلس الحكم السابق عبد الكريم ماهود الموجود حالياً في محافظة ميسان و السيد ياسين الموسوي الموجود في محافظة النجف ، وصل أبو فاطمة مع تلك العوائل المهجرة إلى منطقة تسمّى (همّت) تبعد عن الأهواز حوالي ٥٠ كم وهي تابعة لإيران ، وصلوا إليها بعد ٣٦ ساعة من المسير بواسطة زوارق مدفوعة بالمجاذيف.

قام أبو فاطمة ببناء صريفته من القصب الموجود في الهور الإيراني وبقي بمعية العوائل في همّت وكان يعتمد في إطعام عائلته على تموين مقنن من الجيش الإيراني هناك : لكل فرد صمونتان في اليوم ، وتعيينهم من الرز المطبوخ يأتيهم وجبة واحدة كل يومين. مثلث منطقة هور (همّت) مأساة كبيرة لـ(أبو فاطمة) شاهد فيها كيف يُدفن الشيوخ والعجائز والأطفال في الهور الإيراني ، بسبب الأمراض المتنوّعة والجوع. وجوه صفر ، غرباء على الحدود ، عذابات الحنين إلى الوطن ، الى حياة يتصورونها ترفاً على الرغم من بساطتها. شاب رأس أبو فاطمة وهو يشاهد الذل والعذاب في منطقة (همّت) وكانت فجيعته الكبرى هو يوم اصابة طفلته فاطمة بالإسهال ، كان يتوسل الجندي الإيراني الذي يجلب لهم الطعام أن يعطيه الدواء ، يتوسّل بالله أن يحفظ وحيدته ، ولكن لا جدوى رحلت فاطمة وهي ما زالت تلثغ بكلمة (بويه) (يمّه)(يدّه) – تقصد (جدّه) – واحتضنها وهو يصرخ (بويه) ، حاول الجميع تهدئته ، لكنه أخذها وضمّها إلى صدره المتخم بالعذابات ، بوجع الغريب عن وطنه ، أخذوها منه عنوة وهو يصيح بلغة الدموع وجلس على الأرض عاجزاً عن فعل أي شيء ، والدته تبكي تارة وأخرى تحاول تهدئة وحيدها : «يمّه جواد بعدك شاب وباجر الله يرزقك بالعيال» فيجيبها : «بس مو بحلاة فطيّم» ، حينها صرخ وناح :

كَلّي إبَّختْ من يا صديّم
بالهور مدفونة افطيّم
تنّور كَلبي وأرد أجيّم
حتى السمه بيومج مغيّم

وناحت معه يومها كل العوائل المهجرة.

وكل طيور الهور.. بعد ستة أشهر أي في شهر آب زارهم الشيخ محمّد مهدي الأصفي وقام بتوزيع بطانية وقدر وحصير لكل عائلة ، طالبه أبو فاطمة بضرورة إدخالهم إلى ايران لغرض انقاذ ما تبقى من العوائل المهجرة ، فوعدهم الشيخ خيراً ، وفي شهر شباط من العام ١٩٩٢ زارهم آية الله الشهيد محمد باقر الحكيم ، فخاطبه أبو فاطمة قائلاً : مولاي أما تأمروننا بالعودة لكي يقوم صدام بإعدامنا أو تدخلوننا إلى إيران لأننا نموت في (همّت) يومياً ، وبالفعل نفذ الأمر ووزعت تلك العوائل على المحافظات الإيرانية ، ذهب قسم منهم إلى الأهواز وقسم آخر ذهب إلى شيراز جهرم، عمل قسم منهم في البساتين وآخرون كعمال تنظيف في البلديات كما هو الحال مع (أبو فاطمة) الذي يتقاضى أجراً شهرياً قدره ٨٥٠ تومانا. كان يخرج للعمل من الساعة الخامسة صباحاً حتى العاشرة صباحا ومن ثم يعود للعمل من الواحدة ظهراً لغاية الخامسة عصراً.

رزق أبو فاطمة بثلاثة أولاد وبنت أسماها فاطمة أيضا ، ولكن من دفنها في هور (همّت) لم تفارق مخيلته أبداً وهو يذرع الشوارع بمكنسته ، كان يتخيل شبكة الصيد ، قاربه الصغير ، هوره الجميل ، قريته (الصيكَل) ، بقرته (الدبسة) ، مفضلاً ومتمنياً الموت برصاص الدكتاتور على الذل الذي عاشه في إيران.

لم يسع العالم فرحة أبو فاطمة بعد سماعه خبر سقوط الطاغية فصرخ : سأعود إلى وطني. حملتهم حافلات تابعة للأمم المتحدة يشرف عليها موظفون أجانب وإيرانيون من الصليب الأحمر ، وأوصلتهم تلك الحافلات إلى البصرة. ارتجف حنيناً من رأسه إلى اخمص قدميه وهو يسمع السائق في مرآب البصرة وهو ينادي (عمارة.. عمارة..). وصل أبو فاطمة قضاء المجر وهو يسأل عن السيارات التي توصله إلى منطقة (الصيكَل) ، فجاءه الجواب : لم تعد (الصيكَل) على الخارطة... صاحتْ أمه العجوز « ها يمّه وين راحت؟» ، فأجابها « يمّه كَولي وين نروح؟» ، انتظر أبو فاطمة عند أحد أقربائه في قضاء المجر من العوائل المهجّرة في عشيرته ، وفعلاً عاد منهم ٦٥ عائلة. حزموا أمرهم واتخذوا من مخزن مهجور تابع لوزارة الزراعة يستخدم لخزن الحبوب أيام الحصاد سكناً لهم، قامت كل عائلة منهم ببناء غرفة من الطين داخل المخزن الخالي من أبسط الخدمات الإنسانية.

بكى أبو فاطمة أضعاف فرحته التي عاشها في طريق العودة ، تمنّى لو أنه استشهد مع والده وأخيه أو دفن مع طفلته فاطمة في الهور. طالب المسؤولين بالمحافظة كمعارض ضد الطاغية ، كعراقي ، بضمان حقوقه ، نفدت الأموال التي ادخرها على معاملات مراجعة الدوائر ولم يفلح إلا باستعادة بطاقته التموينية. التجأ بعد أن قلّت حيلته إلى أحد الجوامع كحارس ومؤذن ، وفي كل ليلة كان أبو فاطمة يحاور نفسه بألم وحسرة قائلا : نعم قادتنا الجدد عارضوا النظام في الخارج من دون أن يطلقوا رصاصة واحدة ، وأنا عارضتُ النظام في الداخل ، فقدت والدي وشقيقي وطفلتي وعدنا معاً بعد التغيير ، هم أصبحوا قادة البلد ونحن أصبحنا مهجّرين مرة أخرى.

وذات صباح ، طرق باب الغرفة التي يسكنها أبو فاطمة ليبلغه كتاب إخلاء المبنى الحكومي ، صرخت والدته بالمبلّغ : «وين نروح؟» فكان الجواب : «ما أدري» ، لم يتمالك أبو فاطمة أعصابه وصرخ ببيت من الشعر الشعبي :

هم زين بويه ضمّج الهور
وما شفتي هذا الظلم والجور
يا فاطمة يا بعد روحي...

آخر الانباء : فتح أبو فاطمة المذياع ليسمع مقترح البرلمان العراقي في جلسته الخميس الماضي على التبرع بمبلغ قدره ثلاثة ملايين دينار من الموازنة التكميليّة لجمهورية الصومال إيمانا منهم بأن الاخوة الصوماليين قد عارضوا النظام السابق أكثر من (أبو فاطمة) وغيره من المهجّرين.

على الارجح

الشعوب هي التي تدفع الثمن

حسين رشيد

على طوال التاريخ الإنساني وحقبه المتوالية ظلت الشعوب والأمم تدفع ثمن تهور وعنجهية وطغيان قادتها المستبدين في الحكم من دكتاتوريين واصحاب قرار انفرادي ، وخاصة ما ينعكس من هذا الاستبداد على سير علاقات الدول المتجاورة وما شهد هذا التاريخ الممتلئ بالحروب والأزمات والتوترات بين الدول المتجاورة. وربما يكون العراق بتاريخه الطويل واحد من اكثر البلدان التي تتوترعلاقته بجيرانه ، وأخرها الازمة مع سوريا برفضها طلب العراق تسليم مجموعة من المطلوبين والمتورطين بتفجيرات الاربعاء الدامية حيث ما تزال المساعي العربية – التركية مستمرة في سبيل حلحلتها بشكل دبلوماسي حواري هادئ لاسيما بعد تمسك الحكومة العراقية بخيارها الوطني القائم على ضرورة محاسبة المجرمين الذين استهدفوا أبناء الشعب العراقي ومؤسسات الدولة السيادية وما رافق هذه الازمة والمساعي المبذولة لحلها من اختلاف الرؤى والتوجهات الداخلية لكل طرف من أطراف العملية السياسية الجارية في البلد وكل حسب توجهه وافكاره وانتماءاته ، حيث أخذت الأمور بعدا أخر وصراعا أخر في كل حدث صغير وكبير خصوصا مع قرب الانتخابات البرلمانية.

هذه المساعي وما رافقها من عروض لبعض الجهات الداخلية والخارجية بشأن تسوية الأزمة وأنهاء الإشكال بشكل ودي ودبلوماسي ،لا احد يعترض عليها بل انها موضع ترحاب من قبل الجميع وخاصة الأوساط الشعبية في البلدين ، لكن لنفترض ان كلا الحكومتين تمسكتا بموقفهما من القضية والأزمة ، مع فشل المساعي العربية – التركية ، ترى ماذا سيترتب على ذلك وكيف سيكون شكل العلاقة المستقبلية بين البلدين وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي؟ وماذا سيجني الشعبان العراقي والسوري منها؟ خاصة اذا استجابت الأمم المتحدة لطلب العراق وقامت بتشكيل لجنة تحقيقية ومحكمة دولية للبت في القضية ، حيث ان هذا الأمر يشكل حساسية وإحراجا كبيرين لسوريا بعد الإرباك الذي أصابها جراء المحكمة الدولية المشكلة لمعرفة قتلة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وثقل ما سيترتب عنهما من نتائج ربما تكون وخيمة على سوريا.

ولا يخفى على احد ما عاناه الشعب العراقي من ظلم وحيف ومآس بسبب عنجهية وطغيان نظام البعث الصدامي وسياساته المتهورة في غزو الكويت وما نتج عنها من وضع العراق تحت يافطة البند السابع والعقوبات الدولية التي فرضت عليه ليدفع الشعب الثمن والجميع يذكر سني الحصار والجوع والعوز التي عانينا منها ، وحتى لا تتكرر المأساة مع الشعب السوري لابد من الضغط على حكومته عربيا وإقليميا ودوليا لحثها على تسليم المطلوبين من قيادات البعث وحسب ما اعلن على لسان مصادر حكومية ان القائمة التي سلمت الى الجانب السوري تضم المئات ممن تلطخت أيديهم بدماء العراقيين ، بضمنهم المتهمون الرئيسون بالضلوع بتفجيرات الأربعاء الدامية.

كما ان الوضع الداخلي العراقي الذي مازال غير مستقر بصورة كافية وخاصة بجانبه الأمني وإمكانية واستعداد الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن والاستقرار وخاصة في المناطق الحدودية التي ربما تشهد دخول المقاتلين والارهابيين بشكل اكبر يأتي من بوابة الانتقام وتوتر العلاقات مع وجود حواضن للارهاب اضافة الى العديد من الخلايا النائمة التي اشارت اليها تقارير امنية عراقية واميركية وبالنتيجة سيدفع الشعب العراقي ثمناً آخر مضافاً.